

أسس تطوير المناهج الدراسية ومعاييرها في ضوء التحديات المعاصرة

إعداد*

أ.د/ محمود كامل الناقة

أحسب أن ليس هناك جدل و اختلاف حول المقولة التي تجعل المنهج التعليمي هو العمود الفقري للعملية التعليمية، وكأني به التربة التي يحرثها الفلاح ويقلبها ويعرضها لنور الشمس وحرارتها، ولأكسوجين الهواء ونسماته تمهيداً لأن تكون صالحة لبذور بكر يضعها في رحم هذه التربة ؛ لتشرب ماءها وتمتص غذاءها ، لتنمو وتربو وتترعرع وتنضج وتثمر ، فيقطف الناس في موعد الحصاد ما يقيم الحياة ويعمر الكون وهم في رضا واستمتاع.

هو المنهج التعليمي تلك التربة التي نعدها ونهيؤها وننظمها ونسهر على اختيار مكوناتها وعناصرها ، بل وعلى انتقاء هذه العناصر في ضوء معايير بتوافرها في هذه العناصر تتوافر كل الجودة ، التي تتيح للإنسان -غرس هذه التربة- النمو والنضج والتعلم؛ ليصبح في النهاية ثمرة يانعة يستند إليها المجتمع في إقامة حياته وتجويدها وتجديدها وتطويرها.

وكأني به -المنهج التعليمي حقلنا لغرس البشر وتنميته- تربة تحتاج كل موسم إلى تقليب وإعداد وتهوية وتخطيط وتسميد لتتلاءم مع طقس متغير، وغرس مختلف أو ظروف تكنولوجية متجددة وهكذا، فهو -المنهج التعليمي- في حاجة إلى تطوير وتعديل وتغيير وتحويل وتجويد وتجديد، في حاجة لأن يعاد فيه النظر وتراجع مكوناته لتتواءم مع زمنه وعصره وإنسانيته، وظروف هذا الزمان وذاك العصر، وشروط ومواصفات هذا الإنسان، وفي ظل التغيير والتطور سنة الحياة وسنة الخالق في خلقه.

إن الحديث عن تطوير المناهج التعليمية إنما هو تناول شامل متشعب ومتعدد الأبعاد لتطوير وسائل وأساليب التنمية البشرية، وهو موضوع الحديث فيه والكتابة عنه أو حوله أشبه ما يكون بمن يريد أن يمسح المحيط اللجي بقارب مطاطي، حيث ستتلاطمه الأمواج الهادرة ، وستخلع العواصف

* نُشر هذا البحث في المجلد الأول من مؤتمر الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس الثالث والعشرين (الدولي الثاني) دون مراجعة وتصحيح ، ولذا ينشر هنا مرة ثانية بعد مراجعته وتصحيحه .

الكاسرة من بين يديه مجاديف السير ودفه التوجيه، ففتوه من ناظريه الطريق ويضل السعي به إلى شاطئ النجاة، وذلك أن الكتابة عن موضوع يتصل بتطوير المناهج أسسها ومعاييرها يحتاج لمصنفات وكتب ودراسات وبحوث ينوء بها أكفاء الأفراد والباحثين فرادي، وهي من منظور علمي جاد مهمة هيئات ومؤسسات علمية مشهود لها بالكفاءة وفاعلية الأداء.

لهذا ففي ورقة عمل يصبح من العسير بل من المستحيل الإحاطة بجوانب الموضوع وعناصره، وعليه فالممكن والمتاح أن نكتفي بالإشارة السريعة، وأن نعتمد الخطوط العريضة، وأن نمر بسياحة فكرية علمية نقف فيها ببعض معالم الموضوع طارحين بعض الأفكار، مما يمكن للمناقشات أن تثريه، وللمداخلات والدراسات أن تفصل القول فيه.

دعونا في البداية ننطلق من بعض المسلمات التي تبني عليها وفي ضوئها جوانب الموضوع، فتساعد على الوضوح، ومن ثم الإقناع والاقناع:

أولاً: يستند أي مجتمع في بنيته الأساسية هيكلاً ومحتوى إلى مصدرين أساسيين هما: الموارد الطبيعية والموارد البشرية، فهذان المصدران يمثلان جناحاً للتنمية، إلا أن أهمية الموارد البشرية أي الطاقات البشرية تفوق أهمية الموارد الطبيعية، ذلك أن الموارد الطبيعية التي وهبها الله لنا لا تمثل إلا طاقة خامدة لن تحركها وتستغلها وتفعلها وتنميها وتستثمرها إلا الطاقة البشرية، ولذا فالطاقات البشرية هي الأساس في التنمية؛ لأنها تمثل مصدراً ومورداً وفي نفس الوقت تمثل وسائل وأساليب استغلال الموارد الطبيعية وتنميتها، وهذه الطاقة البشرية في حاجة دائمة إلى تطوير، وبما أنها مخرج المنهج التعليمي إذن فالتطوير يقع أولاً على هذا المنهج.

ثانياً: يعيش التعليم في مجتمعنا الآن مفترق طرق وعر وشاق، تنتشعب فيه مسالك عدة، وتفرع عنه مسارات مختلفة مليئة بالتحديات والعقبات، وعلى التعليم أن يعبر هذا المفترق، وأن يتخطى وعورته، ويتحدى عقباته سالكاً مسلكاً يقوم على حسن الإدراك وجودة التدبير، ولا شك أن من حسن الإدراك وجود التدبير أن ننظر في الركيزة الأساسية والركن الركيزي والتربة الأساسية للتعليم ألا وهو المنهج وعمليات تطويره.

إن الإدراك الواعي والتدبير العلمي للنظر إلى المناهج باعتبارها المدخل الأساس والعمود الفقري للعملية التعليمية، إنما هو في حقيقة الأمر تناول التعليم مدخلات وعمليات ومخرجات بالتطوير ناشدين جودة التنمية البشرية.

ثالثاً: إن المنهج هو القلب النابض في جسم التعليم ، بل لن نبالغ إذا قلنا في جسم المجتمع ، فهو الذي يحدد الدم في عروق التعليم وشرائبه، وأي اضطراب في هذا القلب هو اضطراب وضعف لجسم التعليم ؛ ومن ثم لجسم المجتمع وعقله وروحه، فما المجتمع إلا شخصية متعلمة مثقفة منتجة، ومن ثم فتطوير المنهج عملية استثمارية؛ لأنها تطوير لأداتنا لصناعة البشر تلك التي تعتبر أهم الصناعات في عصر المعلومات، بل تظل أهم الصناعات في كل العصور سابقة ولاحقة.

ومن هنا فالحديث عن تطوير المناهج إنما هو حديث عن تطوير صناعة التنمية وصناعة المستقبل، فصانع التنمية في النهاية وصانع المستقبل إنما هو الإنسان مدار عمل المنهج ومدخله ومخرجه.

رابعاً: إن الحديث عن تطوير المنهج هو حديث عن الكيفية – ربما تكون الوحيدة – التي نواجه بها متطلبات التنمية، وبما أن التنمية – بطبيعتها ومن مساهماتها – عملية مستمرة إذن فلا بد أن تكون عملية تطوير المنهج عملية مستمرة ؛ لأنها الوسيلة الفاعلة المستمرة التي يبقى العلم فيها وبها نامياً، والمهارة متجددة، والعمل منتجاً، والقيم رفيعة.

خامساً: إن التسليم بأن المنهج أداة التعليم الرئيسة للتنمية البشرية يجعلنا نسلم بأنه أداة المجتمع لكل التنميات القائمة على الجودة ؛ لأنه يعتمد فيها على الإنسان الذي بمنتج عقله وجهده الإنساني تكون التنمية وتكون الجودة ، مما يجعل تطوير المنهج عملية تضمن الجودة.

في ضوء ما سبق وغيره الكثير نستطيع أن نقرر بداهة أن المناهج التعليمية هي العمود الفقري للعملية التعليمية، والركيزة الرئيسة للتنمية البشرية، والميدان الحقيقي للاستثمار البشري؛ ومن ثم تصبح المناهج الدراسية خاضعة لتأثير كل العوامل المتصلة بالتنمية البشرية ومتغيرة بما يحدث حولها من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية ومعرفية وثقافية ، وهذا يعني أنها خاضعة لضرورة التطوير بل ومساهمة فيه بشكل أو آخر.

والسؤال إذن هو: ما الأسس التي نستند إليها وننطلق منها ونساير طبيعتها عند تطوير المناهج التعليمية وذلك في ضوء التحديات المعاصرة؟

أسس ومنطلقات تطوير المناهج:

يعتمد بناء المنهج وتطويره على مجموعة من الأسس قد تتداخل وتتشابك إلا أنه لا خلاف عليها أو حولها باعتبارها حاكمت التطوير ودواعيه وضوابطه – هذه الأسس تتمثل في:

- ١- نتائج عمليات التقويم وصورة الواقع.
- ٢- المجتمع وهو هنا لم يعد المفهوم الضيق للمجتمع المحلي أو القومي، وإنما أصبح بمفهوم المجتمع الكوني أو الكوكبي أو العالمي.
- ٣- طبيعة المعرفة.
- ٤- طبيعة المتعلم.
- ٥- طبيعة عمليتي التعليم والتعلم.

وهذه الأسس تتغير دائماً وتتطور كماً وكيفاً واتساعاً وبعداً، فتتغير النظرة إليها كما تتغير أساليب التعامل معها؛ ومن ثم يصبح التغير والتطور مطلباً للمنهج يوازي ويواكب ويتلاقى مع ما يحدث في الأسس من تغيرات وتطورات – أي أن المنهج لابد أن يستجيب لكل التغيرات الحادثة في هذه الأسس أو الأبعاد الخمسة وهي ما تمثله التحديات.

وفي ضوء منهجية هذه الورقة – باعتبارها ورقة عمل – المستندة إلى الإيجاز بحكم طبيعتها ولصعوبة التفصيل – كما سبق أن أشرت في موضع سابق – ستعرض في إيجاز يتمثل في الإشارة وضرب المثال لهذه الأسس السابقة محاولين في ضوئها التوصل إلى ما يمكن اعتباره معايير لتطوير المنهج .

أولاً: صورة الواقع.

دراسة واقع المناهج التعليمية أساس مهم لتطويرها، إذ لا يمكن أن نقوم بتطوير شيء دون أن تكون صورته الحالية أماناً واضحة محددة، خاصة أن التطوير عادة ما يوجه إلى جوانب القصور، ونقاط الضعف، وفجوات النقص في المناهج ودون دراسة الواقع نتساءل: إلى أي شيء سيتوجه التطوير؟

وفي هذا الأساس تكشف معظم الدراسات والبحوث التربوية في ميدان المناهج التعليمية، والتي أجريت في كل المؤسسات التربوية في العالم العربي ، ومن بينها دراسات الماجستير والدكتوراه عن واقع يتهم مناهج تعليمنا بما يلي:

- غياب فلسفة تربوية تعليمية اجتماعية محددة واضحة تكشف بوضوح الرؤية والرسالة التي يقوم عليها المنهج التعليمي.
- غياب أهداف تعليمية محددة تتسق وطبيعة المجتمع الكوكبي والانفجار المعرفي والثورة التكنولوجية ، وتطور نظريات التعليم والتعلم وتغير طبيعة المتعلم.
- تخلف معلوماتي ومعرفي لمحتوى تعليمي تغلب عليه خبرات الماضي المستهلكة، ويخلو من تناول القضايا الكبرى للعصر، والتوجهات الحديثة للمعرفة الإنسانية.
- استناد المحتوى إلى خبرات نظرية تخزيننا لمعلومات أكثر منه تكويننا لمهارات مطلوبة للحياة؛ بمعنى أنها لا تمكن المتعلم من الأداء ، ولا تعينه على عبور الفجوة لتطبيق ما يدرسه في حياته.
- تنظيم المحتوى لا يساعد المتعلم على نمو العمليات العقلية العليا ، لا يهيئ له فرص الاستكشاف والاكتشاف والتأمل وبناء معرفة جديدة ، فضلا عن إلغاء إيجابية المتعلم وتهميش دوره ، وجعله مستقبلاً وليس مرسلاً، سائلاً غير متسائل، آخذاً غير معطاء (محمد عزت عبدا لموجود . ٦).
- خلو المحتوى وطرق التعليم مما يساعد المتعلم علي إدراك وحدة المعرفة وتكاملها ووظيفتها ؛ لأنها تأخذ عادة أسلوب المواد المنفصلة التي تضع حواجز اصطناعية بين فروع المعرفة ، وخلوها أيضا مما يمكنه من معرفة كيفية توظيف المعرفة واستعمالها في حل مشكلات الحياة ، ونحن في عصر تداخل المعرفة وتقاطعها بل واندماجها (محمد عزت عبد الموجود – المرجع السابق).
- غياب البرنامج النشاطي أو وجوده الشكلي دون تفعيله كجزء شديد الأهمية وعميق الأثر في المنهج ، باعتباره مجال ممارسة التعلم المباشر مع الموقف التعليمي.
- قصور في استخدام تكنولوجيا التعليم والتعلم، أو استخدام غير فعال مظهري شكلي، فضلا عن قدم البرامج التكنولوجية وعدم صلاحيتها، وندرة في وجودها سواء أكانت **Hardware** أو **Software** أي علي مستوي الأجهزة والبرامج.
- اعتمادها علي التدريس التقليدي والاتصال المباشر، مفتقرة إلي ما يمكن الاعتماد فيه علي التعلم الذاتي ومهارته ، وهو ألزم ما يكون في ضوء المثل الصيني (لا تعطيني سمكة بل علمني كيف اصطادها).

- تقليدية التقويم وقيامه علي أساس امتحانات تقليدية قاصرة عن قياس مخرجات تعليمية عقلية أو أدائية، ويظل النجاح والامتحانات غاية للمنهج ، وليس التعلم باقي الأثر دائم المفعول.
 - الافتقار إلي معالجة قيم إنسانية حتمية وعصرية مثل: (حقوق الإنسان، العمل كفريق التعاون، قبول الآخر، الإيجابية المصلحة العامة، الديمقراطية، المبادرة، تعدد الرؤى، الحوار ... إلخ ، فضلا عن غيبة ما يسمى بإدارة المنهج (Curriculum management) ومتابعة تنفيذه وتقويمه.
 - قصور في تحقيق الركائز الأربعة للحياة في القرن الواحد والعشرين ، وهي (تعلم لتعيش وتتعايش مع الآخر- تعلم لتعرف - تعلم لتكون – تعلم لتعمل) فالمنهج لا يتعامل إلا مع جزئية واحدة هي تعلم لتعرف، وهي معرفة مكتسبة ، أي من صنع الآخرين، وليست معرفة من صنع المتعلم واكتشافه. (محمد عزت عبد الموجود المرجع السابق).
- وبهذا يصنع المنهج الدراسي الحالي عائقاً أمام العقل البشري ومعتلاً لإبداعاته ونموه، حيث يقول زكي نجيب محمود (إذا لم يبدع فليس بعقل، ولا فرق بين حافظ لتراث أسلافه، أو ناقل لإبداعات غيره، فكلاهما ينهل من ثقافة الذاكرة، ولا يرد مورد الإبداع). (محمد عزت عبد الموجود المرجع السابق).

ومن كل ما سبق وغيره الكثير- فهذه إشارات فقط – نجد ما يلي:

- ١- أن مناهجنا أصبحت طاردة ، لا يجد فيها الدارس ما يحفزه للبقاء في المدرسة والتعلم ؛ ومن ثم يتمنى بمجرد دخوله المدرسة أن يفارقها حيث لا تشده محتويات المناهج ، بما يجعله يشعر أنه يأخذ من التعليم ما يشبعه ويستبقه
- ٢- أنها انفصلت عن واقع العصر الذي يعيشه المتعلمون ، وعن واقع حاجاتهم ورغباتهم ومشكلاتهم، ولذلك نفروا منها ؛ لأنهم لا يجدون فيها صدى لواقعهم وحاجاتهم.
- ٣- أنها بكمها وشتاتها وحشوها حولت المدرسة إلي مكان مكروه غير محبب، حيث لا يسمح للمتعلم في ظل هذه المناهج أن ينمو جسماً ونفسياً واجتماعياً ، وبالتالي لا ينمو عقلياً.

٤- أنها عاجزة عن إعداد النشء لحياة المستقبل ، وما يسودها من تغير سريع ومتلاحق ، تتقدم فيه الأشياء بمجرد اختراعها وتقاس فيها قوة الأمم بالتراكم المعرفي والثروة البشرية المبدعة القادرة علي التنافس في عالم الاقتصاد الكوني.

والتساؤل هو:

- هل يمكن أن ننطلق إلي تطوير المناهج دون فحص هذا الواقع ؟

- وألا يدعونا فحص هذا الواقع إلي تطوير المناهج ؟

ثانياً: المجتمع الكوكبي (التغيرات العالمية) : (*انظر قائمة المراجع)

لا يستطيع التعليم باعتباره ظاهرة اجتماعية فاعلة أن يعزل عما يدور حوله في مجتمعه الضيق أو في مجتمعه الواسع وهو المجتمع العالمي؛ ومن ثم فهو متأثر لا محالة خاصة في مناهجه بالتغيرات العالمية الحادثة، من هنا تصبح التغيرات العالمية أساساً لا يمكن إغفاله عند تطوير المناهج.

وعن الحديث عن التغيرات العالمية فإن أول ما ينبغي أن تشير إليه هو ما يسمي بالعولمة من حيث إنها ظاهرة لا يستطيع أحد الآن إنكارها، صحيح هناك من يرفض قبولها، وهناك من يقبلها، إلا أن الاعتراف بوجودها وعدم إنكارها يفرض علينا ألا يكون موقفنا منها إما رفضاً واستنكاراً وصدوداً وانصرافاً وإما قبولاً وترحيباً واستحساناً وهرولة وانكباباً وتسارعاً للحاق بركبها والسير مع تيارها، وإنما ينبغي أن يكون موقفنا منها موقفاً موضوعياً ؛ فينظر إليها باعتبارها ظاهرة لها جوانب إيجابية وجوانب سلبية كأية ظاهرة كونية اجتماعية تقتضي الدراسة والبحث والفهم والتحليل والنقد والحكم وصولاً إلي موقف علمي يفيد من إيجابياتها ويتجنب سلبياتها، فعلي سبيل المثال لا نستطيع أن نرفض التكنولوجيا والتوجهات الاقتصادية والمعرفية والعلمية والتوجه نحو الجودة وغيرها ؛ إذ علينا أن نفيد منها في إطار ما تقبله ثقافتنا، أما ما يصحبها من أمور ثقافية تمسخ ثقافتنا وتغير قيمنا، وتخرق وجداننا الروحي، وتدوب شخصيتنا وتمحو ذاتنا فأمر مرفوض، حيث يتحتم علينا ونحن نأخذ بمتغيرات العولمة أن نحمي ثقافتنا، وأن نحيط وعينا ووجداننا بسياج يحميها من أن نتشكل بشكل آخر، وأن نحافظ علي المنظومة القيمية الروحية.

إن موضوع العولمة موضوع يتسع باتساع الحياة والمجتمع الكوكبي، وكل ما يحدث الآن علي وجه البسيطة ينسب إلي العولمة باعتبارها التيار الذي ينبغي أن يسبح فيه ومعه كل العالم، لذا

فأخذ هذه الظاهرة في الاعتبار ونحن نطور مناهج التعليم أمر له أهميته البالغة كأساس رئيسي لهذا التطوير ، بل أهم أساس مناقش التطوير في ضوءه، ذلك أن المناهج يمكن أن تكون ذات ثلاثة وجوه :

- فهي يمكن أن تكون وسيلة للتمهيد للعولمة وإعداد مسرح مهيب لقبولها والترحيب بها.
- كما يمكن أن تكون وسيلة لرفضها والوقوف في وجهها والتصدي لها.
- كما يمكن أن تكون وسيلة لاستقبالها والنظر فيها والتأمل في جوانبها، ووضع معايير لتقييمها ثم قبول ما يتفق مع هذه المعايير ورفض ما يخالفها، ولعل هذا المعنى الأخير هو المعنى الذي ينبغي أن تعتنقه التربية العربية في تطوير مناهجها التعليمية، وتعمل من أجله سريعا إعمالا لنظر بصير، وبذلاً لجهود بحثية علمية حتى يمكن أن نروضها، ونخفف من ضغوطها القسرية المسيطرة، ونطوع موجاتها العالية الكاسحة بشرط ألا يكون هذا الترويض والتخفيف والتطويع مكونا لحائط صد ، كالصخرة الجامدة يمكن للموجات أن تعبرها وتستمر، ولا مجبراً علي الانحناء الذي يؤدي إلي الانهزام والاستسلام.

- في ضوء هذا المعنى فإن ما نعرضه من تغيرات عالمية سيتم في هذا الإطار الذي يحرص علي الحفاظ علي خصوصية الهوية العربية ، والتصدي لأي مسخ للثقافات القومية وإضعافها وإزالتها ومحاولة صهر العالم في بوتقة واحدة ؛ لتكون نموذجاً واحداً هو نموذج القوة الكبرى، والذي يحرص أيضاً علي تحقيق إنسانية عالمية يكون الاعتماد المتبادل والتكامل والحوار والتعاون هو أساسها سعياً نحو بناء حضارة عالمية تستهدف تحقيق رفاهية الإنسان وسلامه.

أمثلة ونماذج للتغيرات (التحديات):

تتعدد المتغيرات العالمية وتنشعب وتأخذ أبعاداً كثيرة ، مما يصعب حصرها في ورقة عمل ، وتحتاج إلى دراسات خاصة تقوم بها مؤسسات علمية لحصرها وتصنيفها وتوثيقها ، ومن هنا فما يمكن ذكره في هذه الورقة ما هو إلا نماذج نستضيء بها كأمثلة للتغيير والتغير والتحديات التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار أساساً لتطوير المناهج التعليمية من هذه المتغيرات.

(١) الثورة التكنولوجية المتمثلة في هذا الكم الهائل من الاختراعات والآلات والبرامج في شتى مجالات الحياة، فأصبحنا نسمع عن الإنتاج الإلكتروني، وتكنولوجيا المعلومات، والأقمار الصناعية، وشبكة الإنترنت، والبريد الإلكتروني، والفيديو كونفرنس، والميكروويف ، والكمبيوتر، وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وإنتاج الهرمونات،

- واقترام عالم المخ، مما يمثل ثورة شاملة غيرت وبشكل سريع شكل الحياة بشتى أبعادها، مما يتطلب إنسانا يتكيف مع هذه الثورة ويتعامل معها ويصبح عضواً مساهماً فيها، هذا الإنسان هو منتج المنهج التعليمي الذي يصبح في حاجة إلى تطوير.
- (٢) الثورة الصناعية المتمثلة في الصناعات الإلكترونية، وصناعات الطاقة المتنوعة والمتغيرة، والصناعات المعتمدة على الآلة والتكنولوجيا، والمتمثلة في ظهور صناعات عديدة جديدة، مثل: صناعة البرمجيات، وصناعة المعلومات وآلاتها وصناعة الهندسة الوراثية... إلخ.
- (٣) التطورات الزراعية المتمثلة فيما أحدثته الهندسة الوراثية، واستخدام طرق حديثة للزراعة، واكتشاف محاصيل غزيرة الإنتاج وبذور تقاوم الآفات، وفتيات للاقتصاد في استعمال المياه... إلخ.
- (٤) التطورات الاقتصادية المتمثلة في ظهور التكتلات الاقتصادية والاندماج والتحول نحو الرأسمالية والخصخصة واقتصاديات المعرفة، والشركات العابرة للقارات، والتجمعات البنكية، واقتصاد السوق، وحرية التجارة واتفاقية الجات، والجودة والمنافسة الحرة، والاعتماد المتبادل، والإنتاج الغزير، واعتبار العالم سوقاً كبيرة... إلخ.
- (٥) التغيرات الاجتماعية الثقافية ومنها:
- تطوير الخدمات الإنسانية في المجالات الصحية والبيئية والثقافية والاجتماعية والتعليمية.
 - تطوير الوظائف والمهن، وظهور مهن جديدة في الميادين المختلفة المعلوماتية والصناعية والاقتصادية مثل: المصمم والمبرمج والمشغل والمحلل والمراقب.
 - تغير في هيكل المهارة وظهور مهارات جديدة تتطلبها التكنولوجيا الجديدة والتغيرات الصناعية الاقتصادية والزراعية، حيث أصبحت المهارات ذات صبغة عقلية فكرية أكثر منها يدوية مثل: مهارة ضبط الآلات وتشغيلها وصيانتها ومراقبتها وعمل التصميمات... إلخ.
 - زيادة البطالة وقلة فرص العمل وزيادة الطلب على التدريب مع تطوره وتغير وتطور وسائله.

- ما حدث للمنظومة القيمية والأخلاقية من اضطرابات ، وما يترتب على ذلك من سلوكيات فاسدة مثل : الرشوة الإدمان وتحلل الأسرة والعري وسيطرة القيم المادية على القيم الروحية الخلقية.
- احترام الثقافات الأخرى وفهم الآخر والتفاهم معه، وتقدير حقوق الإنسان.
- التطور في قضاء وقت الفراغ والاستمتاع والترفيه، وأساليب النشاط والرياضة وتعصب الجماهير، والتطور الإعلامي والترفيهي في المسلسلات والأفلام والبرامج التلفزيونية، والتناقض بين كل هذه الأمور تحلاً وتحفظاً.
- اجتياح ثقافات قوية لثقافات ضعيفة، ومحاولة صبغ الثقافة المحلية بصبغة ثقافة طاغية، والقضاء على خصوصيات المجتمعات بل وعقائدهم، مما ولد ما يسمى بصراعات الحضارات وتنازع الثقافات.
- التغيير في عادات الملبس والمآكل والمشرب، والتغيير في العادات والتقاليد والاتجاهات والتأقلم مع سرعة التغيرات والتطورات في شتى الميادين.
- تفشى أمراض اجتماعية مثل : البطالة والعنف وتقلص العلاقات الإنسانية وزيادة معدل الجريمة.
- (٦) التطورات السياسية ، وتتمثل في : تحكم قوة واحدة في سياسة العالم، وفي ظهور أشكال جديدة للاستعمار ، وضعف دور المنظمات الدولية وهي الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وانتشار الحرب والمشكلات الدولية كما في العراق والصومال وفلسطين وباكستان وأفغانستان وإيران وكوريا، وفي الانحياز غير العادل والتعامل الماكر بوجوه عدة، وفي الاستقطاب والتكتل، وفي توجيه الاقتصادي وثروات البترول لكل الخطط السياسية والعسكرية، وفي ضعف الهيئات والمؤسسات الدولية المدنية... إلخ وفي ظهور ما يسمى بالإرهاب، ورفع شعارات الأمن والسلام، والإصلاح السياسي والديمقراطي، ودور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وحرية التعبير وحرية الفكر والرأي ... إلخ.
- (٧) التطورات التعليمية ومنها:
- الإقبال الهائل على التعليم واستمرار الطلب الاجتماعي عليه، والنظر إليه باعتباره بوابة الحراك الاجتماعي والثقافي والاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وأيضاً

- باعتباره العمود الفقري للتنمية بكل أنواعها وأبعادها ؛ حيث صار في بؤرة اهتمام المجتمعات.
- تزايد العبء الملقى على المناهج التعليمية بعد انتهاء دور الأسرة والمؤسسات التربوية الأخرى ، حيث تطلب هذا أن تتحمل هي الدور التربوي بالإضافة إلى الدور التعليمي.
 - التوجه نحو إعداد المعلمين مهنيًا إعداداً متأثراً بالتكنولوجيا عامة، وتكنولوجيا المعرفة والتعليم والتعلم خاصة.
 - زيادة أعداد الطلاب وكثافة الفصول وقلة الإمكانيات.
 - الاهتمام بالتعليم مدى الحياة وما يتطلبه من توجه المناهج نحو اكتساب الطلاب مهارات التعليم الذاتي.
 - تطور أهداف التدريس لتصبح مساعدة المتعلم على اكتشاف المعرفة واكتسابها وفهمها وهضمها والاحتفاظ بها واستدعائها وتوظيفها وتجديدها، وليس تلقئها واسترجاعها.

والتساؤل هو:

- هل يمكن أن ننطلق إلى تطوير المناهج دون أن نأخذ في اعتبارنا هذه المتغيرات الكونية؟
- وألا تدعونا كل هذه المتغيرات وغيرها الكثير إلى تطوير المناهج؟

الثورة المعرفية:

صحيح هي ملمح رئيس من ملامح التغيرات الكوكبية إلا أننا خصصنا لها جزءاً منفرداً بالحديث ؛ لأنها متغير جامع لتغيرات كثيرة ومؤثر في تغيرات عديدة، باعتبار أن المعرفة هي: أساس لكل المتغيرات وإطار لكل التطورات، وهي في ذات الوقت ميدان عمل المناهج والتعليم، وأساس من أسس بناء المنهج وتطويره ، وهو ذلك الذي نسميه طبيعة المعرفة.

ولقد أدت الثورة المعرفية والمعلوماتية إلى تغيرات كثيرة، منها:

١- تدفق وتسارع المعلومات والمعارف واتساعها وعمقها وتراكمها في منظومات جديدة.

٢- اتساع التخصصات وتعدد أبعادها وظهور أشكال (Forms) جديدة لها منها:

• التخصصات المتداخلة (البينية). Interdisciplinarity.

• التخصصات الجمعية أو المجمعة. Pulridisciplinarity.

• التخصصات المتقابلة أو المتقاطعة. Crossdisciplinarity.

• التخصصات المتشابهة. Transdisciplinarity.

٣- تغير الكثير من المفاهيم والمدرجات والتصورات العلمية.

٤- التركيز على المعارف الأساسية وليس على المعلومات.

٥- الاتجاه نحو المعرفة الإجرائية التطبيقية العيانية والتركيز على الممارسة والتطبيق.

٦- رفض البدهيات والمسلّمات والاعتماد الكبير على التجريب.

٧- تعدد مصادر المعرفة وتنوعها وإتاحتها.

٨- تعدد أبعاد المعرفة في المجتمع حيث يذكر مازن (٣-ص ٩-١٠) خمسة أبعاد هي:

• **البعد الاقتصادي:** حيث أصبحت المعلومة في مجتمع المعرفة هي السلعة أو الخدمة

الرئيسية والمصدر الأساسي للقيمة المضافة، وتوفير فرص العمل، وترشيد الاقتصاد،

وهذا يعني أن المجتمع الذي ينتج المعرفة هو الذي يستطيع أن ينافس ويفرض نفسه.

• **البعد التكنولوجي:** حيث أصبح مجتمع المعرفة يعني انتشار تكنولوجيا المعلومات

وسيادتها وتطبيقها في مختلف مجالات الحياة، في المصنع والمزرعة والمكتب

والمدرسة والبيت وكل أنماط المؤسسات والهيئات في المجتمع، كما يعني البعد

التكنولوجي لثورة المعلومات : توفير البنية اللازمة من وسائل اتصال، وتكنولوجيا

الاتصالات الحديثة وجعلها في متناول الجميع.

- **البعد الاجتماعي:** حيث أصبح مجتمع المعرفة يعني سيادة درجة معينة من الثقافة المعلوماتية في المجتمع، وزيادة مستوي الوعي بتكنولوجيا المعلومات، وأهمية المعلومة ودورها في الحياة اليومية للإنسان، كما يعني أن المعرفة أصبحت عاملاً مؤثراً في أساس العمل وطبيعته، كما يعني أن المعرفة أصبح يُعتمد عليها في إدارة المعلومات والتصرف بها عبر الأدمغة الاصطناعية ووسائل الإعلام، مما يتطلب فاعلاً بشرياً يعتمد علي معرفة قوامها الاختصاص والقدرة علي قراءة رموز الشاشات مما يطرح إطاراً مفهوماً جديداً هو (العمالة المعرفية)
 - **البعد الثقافي:** حيث أصبح المجتمع يعطي أهمية كبيرة ومتازية للمعلومة والمعرفة، ويهتم بالقدرات الإبداعية للأفراد، ويوفر إمكانية حرية التفكير والإبداع والعدالة في توزيع العلم والمعرفة والخدمات بين الطبقات المختلفة في المجتمع، كما يعني هذا البعد نشر الوعي والثقافة في الحياة اليومية للفرد والمؤسسة والمجتمع كله.
 - **البعد السياسي:** إذ يعني مجتمع المعرفة إشراك الجماهير في اتخاذ القرار بطريقة رشيدة وعقلانية؛ أي مستندة إلي استعمال المعلومة وتوظيف المعرفة، وهذا يتطلب توسيع حرية تداول المعلومات، وتوفير مناخ سياسي مبني علي الديمقراطية والعدالة والمساواة، وإشراك الجماهير في اتخاذ القرارات ورسم السياسات ووضع الخطط وتفعيل دورها في إدارة سياسة الدولة.
- الحديث عن ثورة المعرفة وملاحها هو حديث عن الحياة المعاصرة للمجتمعات، وهو أمر يطول ويخرج عن طاقة فرد بل عن طاقة فريق بحثي إلا أننا ينبغي أن نقرر أن الثورة المعرفية قد زلزلت أرض الواقع العلمي المعرفي ؛ فسقطت قيم علمية قديمة، لتظهر محلها قيم علمية جديدة، ووصل العلم إلي نهاية حقيقية تم خلالها كشف أسرار الذرة وجزئ الحياة، كما تم اختراع الكمبيوتر الإلكتروني، وفي ضوء ذلك انطلقت ثلاث ثورات هي: ثورة الكم Quantum، وثورة DNA، وثورة الكمبيوتر Computer (مجدي عزيز ١٩ ص ١٤١)
- ولقد أدى كل هذا إلي تغير في طبيعة المعرفة وفي منظومتها، حيث يذكر وليم عبيد (وليم عبيد ٢٤ ص ١٨، ١٩، ٢٠) التغيرات التالية:

- أ- ثراء المنظومة المعرفية وظهور ما يسمى بعمليات المعرفة المتمثلة في: المشاهدة والقياس والتصنيف والاتصال والتنبؤ والاستدلال واستخدام علاقات الزمان والمكان واستخدام العدد بالإضافة إلي التنظيم والمقارنة وتحليل البيانات.
- ب- ظهور ما يسمى بخريطة المعرفة المستندة إلي سبعة عناصر اعتبرت مركزية أساسية في أداء أي نشاط عقلي معرفي وهي:
- * المحتوي الذي يتركز حوله النشاط العقلي.
- الكيفية أو اللغة التي يتم بها التعبير عن النشاط العقلي، والتي قد تكون كتابة أو فموية (شفهية) كلمة كانت أو عدداً أو رمزاً، صورة كانت أو مخططاً أو شكلاً بيانياً.
 - مستوي تعقد العنصر المعرفي وتداخل مكوناته وعمق أو غموض مفاهيمه.
 - مستوي تجريد العمل المعرفي من حيث : بعد المسافة بين النشاط العقلي وبين مرجعيته المحسوسة أو الحديثة.
 - مستوي الكفاية والفاعلية التي يتسم بها أداء النشاط العقلي من حيث: توافر توازن بين طلاقة النشاط العقلي ودقة الأداء.
 - العمليات المعرفية المتطلبة ليقوم شخص بالنشاط العقلي.
 - مرحلة التعلم في تتابع الأحداث التي يمر بها الشخص وقت أداء النشاط العقلي.
- ج- ظهور ما يسمى "معالجة المعلومات" ، ويقصد بها العمليات المعرفية التي تضمن التحكم في تدفق المعلومات الداخلة والخارجة من وإلي العقل من خلال مراحل استقبالها وتحليلها والربط بينها والاستدلال علي معلومات جديدة مشتقة منها، والتحكم في طرق الاحتفاظ بها واستدعائها.
- د- ظهور ما يسمى عمليات (ما وراء المعرفة) Metacognition و التي تعني معرفة الشخص ووعيه بعمليات تفكيره، والتحكم والضبط عند الانشغال بعمل عقلي معين من حيث : الدقة، ومراقبة الجودة، وإدارة الوقت، وتعديل مسار التفكير – إذا لزم الأمر -، وهذا يعني التعامل مع الوعي بالعمليات العقلية المعرفية والنفسية المشغلة للمعرفة والكامنة وراءها.
- ولقد غيرت ثورة المعرفة والمعلومات الكثير من طبائع العلوم وشرائح المعرفة الإنسانية، تلك الطبائع التي نستند إليها ونحن نقوم ببناء المناهج التعليمية وتطويرها، مما يتطلب إعادة النظر وتطوير المناهج ، ومما يحتم علينا أن نتساءل:

- هل يمكن أن ننطلق إلي تطوير المناهج دون أن نضع أماننا ونأخذ في اعتبارنا وبؤرة اهتمامنا هذه المتغيرات المرتبطة بثورة المعلومات والمعرفة؟
- ألا تدعونا هذه المتغيرات وغيرها الكثير إلي تطوير المناهج؟
- رابعاً: طبيعة المتعلم.

ينظر إلي المتعلم باعتباره الهدف الغائي للعملية التعليمية وما عداه فهي وسائل تستهدف خدمة هذا المتعلم، فهو الأساس الذي تقوم عليه العمليات التعليمية، وهو المخرج الذي تستهدفه هذه العمليات؛ ومن ثم فهو الذي من أجله تطور المناهج ونعدلها ونحسنها، وهذه العمليات لا يمكن أن تتم في غيبة هذا المتعلم، ومعرفة طبيعته، وطبيعة العقل الإنساني، من هنا وجب أن نشير كما فعلنا فيما سبق إلي أهم ما يتصل بالرؤية المعاصرة لطبيعة المتعلم.

وأول ما يلفت النظر هو التغير الحادث في النظر إلي عقل الإنسان، عقل المتعلم، إذ لم نعد نتكلم عن ذكاء واحد أو ما يسمى بالذكاء العام أو ما يطلقون عليه بالقدرات العقلية، وإنما يدور الحديث الآن حول الذكاءات المتعددة وحول النظريات التي تستند إليها هذه الرؤية للعقل البشري من حيث إن كل فرد الآن لديه مجموعة من "الذكاءات المتعددة اللغوية اللفظية، والبصرية المكانية، والرياضية المنطقية، والحركية والبدنية، فهناك الذكاء اللغوي، والذكاء الرياضي المنطقي، والذكاء المكاني، والذكاء الموسيقي، والذكاء الجسمي الحركي، والذكاء الشخصي، والذكاء الاجتماعي، والذكاء الطبيعي... الخ، ولعل هذا الأمر وماله من تأثير جذري وعميق في العملية التعليمية يتطلب نظرة تطويرية تطويرية للمناهج التعليمية، تقوم علي مراعاة هذه الذكاءات المتعددة من حيث إن كل فرد يمتلك جميع الذكاءات ، ويستطيع أن ينمي كل ذكاء لديه إلي مستوي مناسب، وأن يعمل هذه الذكاءات متكاملة، وأن يعبر بطرق متنوعة عما يمتلك من ذكاءات ، وأن يحقق الإبداع إذا ما طور المنهج وتعامل مع هذه الحقيقة.

ومما يشد الانتباه في هذا السياق ما تم اكتشافه من طبيعة العقل البشري في دراسة تشريحية تحليلية لإمكانية هذا العقل وواقع تعامل التعليم معه؛ حيث توصلت إلي نتائج مذهلة حول العقل وإمكاناته اللامحدودة حيث تقول الدراسة (٢٧).

"الذي كل متعلم في أي حجرة جهاز يقع بين أذنيه يساوي كمبيوتر بثلاثة بلايين دولار، هذه الأبطال القلوية الخفيفة الكهروكيميائية عبارة عن جهاز يعتمد علي الجيلوكوز عند حوالي ٢٥ وات. وإنه يشتمل علي ما بين ١٠-١٠٠ بليون عنصر منطقي تسمي الخلايا

العصبية ، كل خلية من هذه الخلايا تعمل بمعدل (١٠) سيكل (دورة) في اللحظة – هذه الخلايا العصبية تحتوى علي ٥٠ مليون جهاز استقبال مكبر، وتستقبل ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ألف من الأفكار المترابطة من الخلايا الأخرى".

إن القدرة التنظيمية لهذا الجهاز علي تخزين المعلومات تمكنه في فترة حياته من تخزين ٢٠٠×٢,٨ بليون قطعة من المعلومات متفوقاً بذلك علي أعظم كمبيوتر اخترعه الإنسان.

هذا العقل هو الذي يمكن الإنسان من تمييز ١٠ مليون مسطح مختلفة الألوان، ويكتشف الضوء ويلاحظه عند جزء من خمسة آلاف بليون من وحدة الطاقة، ويحلل الموضوعات عند ٠,٠٠٠٠٣ ثلاثة عشر آلاف من الكسر العشري من الراديان (الإشعاع) سرعة الضوء، ويمكن الأنف من إدراك واكتشاف جزء واحد من الفانيلين في عشرة مليون جزء من الهواء، ويمكن حاسة اللمس من اكتشاف وإدراك الذبذبة مع حركة جزء من خمسين ألف من المليمتر. ومع هذا نقدم لهذا العقل في المناهج التعليمية ما لا يليق به من معلومات ومعارف".

هذه الإمكانيات الهائلة تجعل المنهج يتعامل معها باحترام لتنمية الذكاءات المتعددة والمواهب، والعبقرية والإبداع وهذا العقل اللامحدودة.

وفي ضوء كل ما سبق من حديث عن المواقع وعن المتغيرات الكوكبية والمتغيرات المعرفية وطبيعة العقل البشري يمكن الإشارة إلي خلاصة حول مواصفات المتعلم المستهدف من تطوير المناهج، نقول إنه متعلم: (محمود الناقة ٢٤ ص ٢٤، ٢٥).

١- لم يعد في حاجة لمن يعطيه المعلومة أو ينقلها إليه أو يلقتها له، ولكنه في حاجة لعملية تدريبية تنظم له التعلم وتستنيره وتيسره وتوجهه وتقومه، وفي حاجة لما يمكنه من كيف يتعلم، وكيف يتعامل مع الوسائل الالكترونية للبحث عن المعلومة واكتسابها والاحتفاظ بها واستدعائها واستعمالها والإضافة إليها والتجديد فيها.

٢- تشكل قدراته ذكاءات متعددة، وتجدد جودته منافسة عالمية، وتتطلب منه طبيعة العصر إبداع مستقبل وصناعته، ولذا فهو في حاجة إلي منهج يأخذ في اعتبار الذكاء والجودة والإبداع والمستقبل.

٣- وهبه الله عقلا هو في الحقيقة كمبيوتر يتفوق علي أي كمبيوتر اخترعه العقل البشري – كما سبق أن فصلنا – ومن ثم فهو حاجة إلي منهج يتعامل مع عقول بشرية هي عقول ما

- فوق الالكترونية، لا عقولاً مخزنية تخزن المعلومات وتستظهرها، منهج يعطي الفرصة للمتعلمين ليدهشوننا بما لديهم من طاقات وقدرات.
- ٤- تلزمه سلوكيات خاصة للتعامل مع معطيات القرن الواحد والعشرين التي منها:
الجودة، الكفاءة، والتخطيط، والتأمل، والانضباط، والاقتصاد، والالتزام، إلخ
وهذا يتطلب منهجاً يستجيب لهذه المتطلبات.
- ٥- يحتاج إلي سرعة التكيف الإيجابي البصير والعقلاني مع المستجدات، والاستجابة الانتقائية الواعية للتغيرات المختلفة والمتعددة والمحملة في جوف المستقبل، وهو في هذا يحتاج إلي منهج يمكنه من هذا التكيف وتلك الاستجابة.
- ٦- لديه إمكانيات الانفتاح علي الثقافة العالمية الكونية متسلحاً بقدرات الاختيار والانتقاء، متمسكاً بتراته الفعال، منتمياً إلي ثقافته الحية، محافظاً عليهما ومجوداً ومطوراً ومجدداً ، وفي هذا يحتاج المتعلم لمنهج يمكنه من ذلك الانفتاح وهذا الانتماء.
- ٧- يتعامل مع تكنولوجيا متطورة، وأنظمة إلكترونية معقدة، ونظم اتصال سريعة ولحظية، ومعد للتعامل مع اكتشافات جديدة واختراعات مبهرة فيما سيأتي به المستقبل، ومن هنا ينبغي أن يقاس المنهج بمعيار مدي استخدامه للتكنولوجيا ومدي إقداره للمتعلم علي استعمالها في الحياة.
- ٨- متمكن من لغة العلم ومنهجيته، قادر علي استيعاب نظرياته وترجمتها إلي تطبيقات حياتية، وفهم مصطلحاته ودلالاتها الإجرائية. ومن هنا ينبغي أن يقوم المنهج علي مبادئ وأسس علمية وإجراءات وتقنيات فنية.
- ٩- فائق قادر علي أن يضيف علي غير مثال من خلال التفكير العلمي، والتفكير الناقد والتخيل والإبداع، ومن ثم ينبغي أن يكون المنهج عاملاً علي إطلاق حرية التفكير والإبداع.
- ١٠- لديه منهجية عقلية فكرية، ينسق فيها معارفه ويمنطقها، ويضعها في منظومية، تمكنه من الاكتساب والاحتفاظ والتفاعل والاستدعاء والتطبيق، ومن ثم تستمر هذه المنهجية العقلية.
- ١١- متحدث جيد، مناقش، محاور، مشارك، مندمج، متمثل، مفسر، مجرب، ممارس، مطبق.

١٢- متذوق لجمال الأدب وجمال العلم، لديه مقومات وقدرات التذوق ورغبة الاستمتاع وتقدير الفنون، وميل شديد للتعلم.

١٣- يدرك أن البيئة التي يعيش فيها أسرة رءوم علاقته بها حميمة، فيها شعور أفراد الأسرة نحو كل فرد، شعور الحفاظ والمحافظة والرعاية والتنمية والحب والولاء والمصلحة العامة.

١٤- يؤمن بأنه جزء من خط الإنتاج، وآلية من آليات تنمية مجتمعة وتطويره في شتى ميادين الحياة.

وبعد عرض ما يتصل بطبيعة العقل البشري وطبيعة وخصائص المتعلم في الراهن والمستقبل يصبح من المنطقي أن نتساءل:

- هل يمكن أن ننطلق إلي تطوير المناهج دون أن تكون تحت أنظارنا هذه الطبايع؟

- ألا تدعونا هذه الطبيعة للعقل البشري وللمتعلم المستهدف إلي تطوير المناهج؟

خامساً: طبيعة عملية التعليم والتعلم.

نقصد بعملية التعليم هنا عملية التدريس التي عادة ما تهدف إلي تيسير عملية التعلم لكي تتيح الفرصة للمتعلم لكي يكتسب نواتج التعلم المتمثلة في جوانب الخبرة ، وهي: المعلومات والمعارف والمهارات الحركية والعقلية وأساليب التفكير والمثل والقيم والاتجاهات والتفكير الناقد والتفكير المبدع واتخاذ القرار وحل المشكلات... إلخ ما يمكن أن يتسق مع الأهداف الجديدة للتدريس تلك المتمثلة فيما يأتي: (محمود الناقة ٢٣)

- تنمية قدرة التلميذ علي التعلم والتقويم الذاتي.
- تنمية رغبة التلميذ في الاستمرار في التعلم وملاحقة كل جديد.
- تنمية قدرة التلميذ علي تطبيق العلم وممارسته من أجل الجميع.
- تمكين التلميذ من مهارات استقبال التطور والتطوير ببصيرة ناقدة، والتحكم فيه بالاختيار والانتقاء.
- تنمية مهارات التفكير العلمي وأساليبه والقدرة علي استخدامها.
- تنمية مقومات الاستقلالية والابتكارية والإبداعية وقدراتها لدي التلاميذ.

وهذه الأهداف تركز في مجموعها علي بناء شخصية علمية، نامية، مبتكرة، بصيرة، مطبقة، ممارسة، شغوفة بالعلم، منهجها التفكير العلمي، ولعل هذا يستوجب تطوير المناهج لتحقيق هذه الأهداف.

ويموج الميدان الآن بنظريات جديدة في التعليم والتعلم، ومداخل وطرق وفنيات حديثة في التدريس حيث ما يسمى بالتعلم الإلكتروني، والتعلم النشط، والتعلم الفعال، والتعلم عن بعد، والتعلم الافتراضي، والتعلم التعاوني، والتعلم كحل مشكلة، والتعلم الإيحائي وغيرها وغيرها ، مما أصبح من الحتمي معه تطوير المناهج باعتبار أن التعليم والتدريس عنصر حاكم من عناصر المنهج، وأن التعلم هو غايته ومخرجه.

وهناك العديد من التوجهات التعليمية منها كمثل ما ذكره جابر عبد الحميد (ص ١٤ ١٨) عن التدريس المعرفي Cognitive Teaching أو ما يطلق مدخل (الصبيبة المعرفية) أو (التلمذة الصناعية المعرفية) Cognitive apprenticeship ، والذي يتضمن ست طرق للتدريس تميزه وتحده وهي:

أ- النمذجة (Modeling) : وخاصة النمذجة المعرفية والتي تبين للتلاميذ عمليات التفكير المتضمنة في الأداء الخبير.

ب- التدريب (Coaching) : ويركز علي الوقائع والمشكلات التي تنشأ خلال اندماج التلاميذ في عملية محاولة إنجاز المهام المستهدفة.

ج- المساندة (Scaffolding) : أي دعم خارجي من المدارس، أو شكل صناعي يساعد التلاميذ علي أن يحققوا نجاحاً مبكراً، ويتم سحب هذا الدعم مع زيادة قدرة التلاميذ علي العمل مستقلين.

د- التلطف والتمفصل : أي جعل التلاميذ يبرهنون علي معرفتهم بالعمليات المعرفية في المجال ويتلفظون به.

هـ- التأمل : وخاصة التفكير الذي يقارن عمليات التلاميذ العقلية الواحد مع الآخر، ومع عمليات أو نموذج خبير مثالي.

و- الاستكشاف (Exploration): حيث يقوم التلاميذ بحل مشكلات علي نحو مستقل ليس ذلك فحسب، وإنما أيضاً يبحثون عن هذه المشكلات علي نحو مستقل.

ويشير إلي أن هذه الطرق إذا أخذت معا وتكاملت فإنها تمثل أفكاراً جديدة مفتاحيه هي النماذج العقلية، والأنشطة الميتمعرفية، وحل المشكلات بأبعاده المختلفة. ولقد رصدت تغريد عمران (٣١ ص ص ٣٩,٤٠) مجموعة من الاتجاهات التدريسية تمثلت فيما يلي:

- ١- اتجاهات تأثرت بالتطور المعرفي: فنتيجة للتطور المذهل في مجالات المعرفة المختلفة، توجه الفكر التربوي نحو المعرفة بقوة، وساعدت نتائج البحث العلمي في علم النفس المعرفي، والتي أجريت حول عمليات المعلومات وحول الذاكرة ودورها في عمليات التعلم علي ظهور عدد من الاتجاهات في التدريس المستندة إلي التطور المعرفي منها:
 - إعلان التلاميذ بالأهداف.
 - تنمية مهارات التعلم الأساسية.
 - التدريس الإجرائي في ضوء الأهداف.
 - تنمية الفهم.
 - تنمية التعامل مع المعرفة في مصادرها.
 - تنمية الذاكرة.
- ٢- اتجاهات تأثرت بالتقدم التكنولوجي:

فقد أكد هذا التقدم التكنولوجي علي حاجة الأفراد لتعلم مهارات تمكنهم من التعامل مع التكنولوجيا في صورها المتعددة تلبية لحاجاتهم وتيسيراً لأمر حياتهم. وتوجه التربويون نحو الإفادة من إنجازات التكنولوجيا في عمليات التعليم والتعلم، وأسفر هذا التوجه عن بعض اتجاهات التدريس المستندة إلي التقدم التكنولوجي منها: التعليم البرنامجي - التعلم الذاتي - التعلم عن بعد - التعلم الشبكي - التعلم الإلكتروني - الوسائط المتعددة - التعامل مع التكنولوجيا كمصدر للمعرفة... الخ.

٣- الاتجاهات التي تأثرت بطبيعة الحياة وتعقدها:

فالحياة المعاصرة تموج بالفلسفات الاجتماعية والديمقراطية واحترام الإنسان، وطبيعة القرارات ومواجهة المشكلات، كل ذلك أسهم في تطوير النظرة للنواتج التعليمية المتوقعة من التدريس والتي ينبغي أن تستجيب لمتطلبات هذه الحياة، ومن هنا ظهرت اتجاهات التدريس

وتنمية مهارات الحياة، أي المهارات الحياتية الاجتماعية مثل : مهارات التعلم المستمر، والتعلم التعاوني، والتعلم بالفريق... الخ.

٤- التدريس وتنمية استراتيجيات التعلم لدي المتعلمين:

إذ لا يمكن أن نتحدث عن التدريس دون أن نتحدث عن استراتيجيات التعلم، فإذا كان التدريس موجهاً من المعلم فلا بد أن يتأثر باستراتيجيات استقباله والتعلم منه، أي الاستراتيجيات التي يستخدمها المتعلمون للتعلم، وهي تلك الاستراتيجيات التي تؤثر في استراتيجيات التدريس وتشكلها في ضوء الإجابة عن: كيف يتعلم التلاميذ؟ مما يجعل دمج استراتيجيات التدريس مع استراتيجيات التعلم أمراً حتمياً، أي كيف يمكن استخدام واستغلال استراتيجيات التعلم في التدريس؟ ولقد ظهرت في ضوء هذا استراتيجيات تدريسية تساعد علي التعلم مثل:

- إستراتيجية التشجيع والسرور .

- إستراتيجية التفصيل والتوضيح.

- إستراتيجية التنظيم.

- إستراتيجية ما وراء المعرفة.

٥- الاتجاهات التي تأثرت بالإعجاز البشري لإمكانات العقل (محمود الناقه ٢٤ ص ١٩):

فقد كشفت الأبحاث التي أجريت حول العقل البشري عن نتائج مذهلة حول العقل وإمكاناته اللامحدودة، فلدي كل متعلم في أي حجرة دراسة جهاز يقع بين أذنيه يساوي كمبيوتر بثلاثة بلايين دولار.. إلخ ، مما أشرنا إليه سابقاً.

حيث ظهرت مداخل تدريسية مثل:

١- التعلم للإتقان.

٢- التعلم القائم علي الكفاءة.

٣- التعلم للتمكن.

٤- التعلم للاكتشاف.

٥- التعلم الذكي.

٦- التعلم للإبداع.

وهناك أيضاً نماذج للتدريس لا يمكن إغفال النظر عنها عند تطوير المناهج، نشير إلي

بعض منها مما ذكرته تغريد عمران (١٣ ص ٢٦، ٢٥):

أ- نموذج جانبيه (Ganyee) للإجراءات التدريسية والذي تمثل تسعة إجراءات يتم تنفيذها

أثناء التدريس علي النحو التالي:

- ١- جذب الانتباه.
- ٢- تقديم الأهداف.
- ٣- استدعاء التعلم السابق.
- ٤- تقديم التعلم الجديد.
- ٥- تقديم دليل علي التعلم من خلال إعطاء تعليمات بالمهام المطلوب إنجازها.
- ٦- ظهور الأداء المرعوب من خلال عرض لما تم تعلمه.
- ٧- تقديم التغذية الراجعة.
- ٨- التقييم النهائي للأداء.
- ٩- إثراء التعلم وتطبيقه في مواقف جديدة.

ب- نموذج دنتن وسترنج، سفاج Denton, Strong, Savage للإجراءات التدريسية ،

وهو يكاد يكون تطويراً للنموذج السابق، ويتضمن سبع مهام تدريسية هي:

- ١- تحديد الهدف.
- ٢- زيادة دافعية المتعلم.
- ٣- استدعاء التعلم السابق.
- ٤- تقديم التعليم الجديد.
- ٥- التأكيد على المفاهيم المتعلمة.
- ٦- تطبيق التعلم الجديد.
- ٧- تقييم التعلم الجديد.

ج- نموذج هنتر (Hunter) المطور الذي طوره كل من جريجوري وباري Gergory

ويتضمن سبع مهام هي:

- ١- جذب انتباه التلاميذ.
- ٢- تسجيل أهداف التعلم.
- ٣- تقديم خبرات التعلم.
- ٤- التأكيد على حدوث التعلم.
- ٥- إتاحة فرص للتدريب والتطبيق والممارسة.
- ٦- غلق الدرس وإنهائه.
- ٧- امتداد أثر التعلم.

د- نموذج ليش وسكوت (Leach, Scott) ويتضمن:

- ١- تحديد أوجه التعلم.
- ٢- تعرف التعلم السابق.

٣- تحديد متطلبات التعلم. ٤- تحديد أهداف التعلم.

٥- اختيار أنشطة تتناسب مع الأهداف وتحديد أسلوب تتابعها.

٦- متابعة تقدم المتعلم ٧- تطبيق التعلم في مواقف جيدة.

ويلاحظ أن هذه النماذج ظهرت مستندة إلى أسس ونظريات علمية تشير إلى أنها تتلاءم مع الأهداف التعليمية الجديدة ، وتعمل على تحقيقها، وتتلاءم مع خصائص المتعلمين. وفي ضوء هذه الرؤية للطبيعة المتجددة لعمليتي التعليم والتعلم ، وهي تمثل هدفاً للمنهج ومكوناً من مكوناته كما تمثل عملياته ومخرجاته نتساءل :

- هل يمكن أن ننطلق إلى تطوير المنهج دون أن نستند إلى هذه الطبيعة المتجددة لعمليتي التعليم والتعلم؟

- ألا تدعونا هذه الطبيعة المتجددة لإعادة النظر في المناهج وتطويرها؟

وهناك أساس لا يمكن إغفاله أو إهماله وإلا أصبح تطوير المنهج عملية تتم في فراغ دون انتماء لمكان وزمان وثقافة وهوية هذا الأساس هو:

سادساً: ثقافة المجتمع العربي وهويته.

ولقد أشرتُ في بداية حديثي إلى الأسس الخمسة السابقة أنها دائمة التغير والتجدد وأنها غير ثابتة، إلا أنني أشير هنا إلى ثوابت مجتمعنا العربي الإسلامي، طبعاً لا خلاف على أن الثقافة عموماً متغيرة ومتطورة ومنها ثقافتنا العربية ، إلا أن هناك ثوابت لا ينبغي أن نتخلى عنها ونحن نطور المناهج، وتمثل هذه الثوابت في عقائدنا وقيمنا ومبادئنا وأخلاقنا ولغتنا وتاريخنا وحضارتنا ورموزنا وتراثنا وعلاقتنا التي تتوحدنا وتكون لدينا العقل العربي الجماعي وكل ما يكون هويتنا وذاتنا وخصوصيتنا ويولد لدينا الولاء والانتماء - فلا بد أن يكون كل هذا حاضراً بين أدينا ، واضحاً في أذهاننا ، مشكلاً الإطار الفلسفي لتطوير مناهجنا، منعكساً فيها على أهدافها ومحتوياتها وعملياتها ومخرجاتها ، من هنا نتساءل:

- هل يمكن أن نطور المناهج في غيبة ثوابت ثقافتنا وأمارات خصوصيتنا وهويتنا؟

- ألا يدعونا هذا أيضاً إلى تطوير المناهج في مقابل من ينظرون إلى الثقافة العربية باعتبارها معطلاً للتطوير؟

لا مرأى في أن عملية تطوير المناهج إنما هي في الأساس تطلع للمستقبل وإعداد للأجيال الحالية لمعايشة المستقبل وتحقيق الصورة التي يرسمونها له، ذلك أن تلاميذ هذه الأجيال سيعيشون

في زمن غير الزمان الذي ولدوا فيه، فالأطفال الذين ولدوا في عام (٢٠٠٢) سيلتحقون بالصف الأول الابتدائي في عام (٢٠٠٨)، ولو استمر تدفقهم في النظام التعليمي حتى نهاية المرحلة الجامعية الأولى فإنهم سيصلون إليها في عام (٢٠٢٤) أو (٢٠٢٥) ، ويكون قد مضى من عمرهم نحو ربع قرن قضوا معظمه داخل المؤسسات التعليمية، فكيف تستطيع تلك المؤسسات أن تساعدهم على التكيف مع التغير وعلى إتقان مهارات الحياة في المستقبل وتنمية استراتيجيات في القرن الحادي والعشرين (عزت عبد الموجود (٦) ص ٤٨٦).

أما والأمر كذلك فإن عملية تطوير المناهج تصبح عملية مستقبلية تستند إلى الصورة المستقبلية للمجتمع، وإلى تحديد ملامح هذا المستقبل، مما يتطلب إجراء دراسات مستقبلية تنبؤية يستعان فيها بالأسس الستة السابقة، وصورة المستقبل ولامحه لا يمكن أن تتحدد إلا في ضوء دراسة واقع المناهج الحالي وفي ضوء التغيرات الحادثة في المجتمع الكوكبي، وفي ضوء طبيعة المعرفة وطبيعة المتعلم ، وطبيعة عمليتي التعليم والتعلم ، وأيضاً طبيعة ثوابت الثقافة والتراث ولعل هذا يجعلنا نتساءل:

- هل يمكن أن ننطلق إلى تطوير المناهج في غيبة استشراف المستقبل وتحديد ملامحه؟

- ألا تدعونا الصورة المستقبلية التي يعيشها أبناؤنا وسنقدم لها إلى تطوير المناهج؟

هذا استعراض واسع المدى موجز المحتوى لأسس تطوير المناهج التعليمية راعيت فيه أن يكون إطاراً لورقة عمل حول موضوع (تطوير المناهج) ولذا فهو ليس استعراضاً دراسياً بحثياً موسعاً ؛ لأن مثل هذا العمل الدراس البحثي لا يستطيعه فرد مهما أوتي من الخبرة والحكمة والموسوعية، وإنما هو عمل مؤسسي . فقط وضعته إطاراً يمكن في ضوءه الاسترشاد به والانطلاق إلى تأسيس أو صياغة مجموعة من المعايير التي ينبغي أن تستند إليها عملية تطوير المنهج وتنطلق منها وتقوم في ضوءها.

الإطار المعياري لتطوير المناهج:

من غير العلمي، ومن غير المنطقي، ومن غير المقبول أن يقوم فرد مهما جادت قدراته واتسع علمه وتعدد خبراته وتراكمت أن يقوم بوضع معايير تطوير المناهج؛ لأنه بذلك يكون قد كلف بوضع معايير لإعداد البشر للحياة ، ولأن هذه الأخيرة هي وظيفة المناهج، ومن ثم فمثلي لا يستطيع ذلك، والبديل أن أضع إطاراً يتمثل في ما يمكن أن أسميه المعايير العامة، وما يمكن أن أسميه بعض المؤشرات المعيارية التفصيلية ، والتي يمكن بعد ذلك أن تشكل لها لجان من خبراء المناهج والتربية لوضع هذه المعايير مستندين إلى دراسات تفصيلية ومنهجية علمية.

المعايير العامة الرئيسية:

وهي تتمثل في الأسس التي سبق عرضها ؛ حيث إن المنهج العلمي ينظر إلى الأسس باعتبارها منطلقاً للمعايير أو هي المعايير، فعادة ما نستخدم تعبير (الأسس والمعايير) حيث يدل حرف (الواو) على عطف المماثلة وليس المغايرة. ومن هنا نستطيع في ضوء العرض السابق أن نصوغ المعايير التالية:

عند تطوير مناهج التعليم يتحتم التزام عملية التطوير بما يلي:

- ١- دراسة الواقع وفهمه وتحديد ملامحه وتسوير مناطق ضعفه وتخلفه وتشخيصها، والانطلاق نحو تعديل وتحسين وتجويد وتجديد ما كشف عنه تقويم الواقع مهتدين بفهمنا له بملامحه التي حددناها.
- ٢- تحديد علمي راصد للمتغيرات الحادثة في المجتمع الكوكبي والقومي والمحلي وانعكاس ذلك كمتطلبات تحققها عمليات تطوير المناهج.
- ٣- تحديد ملامح وخصائص ومقومات الثورة المعرفية والتكنولوجية ومتطلبات هذه الثورة من المناهج التعليمية وانعكاساتها.
- ٤- تحديد طبيعة العقل البشري وإمكاناته، وطبيعة المتعلم المعاصر وإمكاناته وخصائصه وقدراته ومتطلبات ذلك من عملية التطوير.
- ٥- تحديد التغيرات الحديثة في عمليتي التعليم والتعلم ودراسة ما حدث في طبيعتهما من تجديد وتغير ومتطلبات ذلك من عملية التطوير.
- ٦- تحديد الثوابت الثقافية والفلسفية للمجتمعات العربية ومقومات الهوية العربية والذاتية والخصوصية للإنسان العربي، ومتطلبات ذلك من التطوير من ملاءمة وتوفيق وانفتاح ذكي دون انغلاق تعسبي.
- ٧- تحديد ملامح المستقبل واستشراف آفاقه، والتنبؤ بمتغيراته وتحولاته ومتطلبات ذلك من التطوير مرونة وتوافقاً.

فإذا أردنا أن نضع معايير فرعية لهذه المعايير الرئيسية فإن منطق علم المناهج يحتم علينا أن نضع مصفوفة تتمثل في عناصر المنهج وهي: الأهداف والمحتوى الأكاديمي والنشاطي واستراتيجيات التدريس وتكنولوجيا التعليم والتعلم ثم التقويم، كما تتمثل في المعايير العامة السبعة السابقة الإشارة إليها، بمعنى أننا ينبغي أن نضع مصفوفة في ضوء الإجابة عن السؤال التالي:

ما المعايير الفرعية لكل معيار من المعايير السبعة لكل عنصر من عناصر المنهج الخمسة؟ أي لابد أن تكون لدينا مصفوفة من المعايير الفرعية تبلغ ٣٥ مجالاً ، مما لا يمكن تحقيقه في ورقة عمل، فضلاً على أنه عمل علمي لابد أن يوكل إلى مؤسسة تخطط له وتشرف عليه وتموله. ومع هذا دعوني في ضوء ما عرضت من أسس استخلص ما استطيع من معايير فرعية عليها تكون منطلقاً لعمل علمي أكبر وأوسع.

مؤشرات للمناهج المطورة: (*)

يمكن معايرة عملية تطوير المناهج من خلال قدرتها علي تمكين المنهج المطور من العمل علي تحقيق ما يلي:

- ١- التلخص في محتواه من:
 - كل الموضوعات والمعارف التي تجاوزها التطور.
 - كل المحتويات الزائدة وإن كانت حديثة ؛ أي أن صلتها بالتخصص واهية وتبدو (محشورة) بغرض تعظيم المقرر.
 - المفاهيم والمبادئ القديمة للعلم ، والتي أصبحت الآن جزءاً من تاريخ العلم وليست عضواً حياً في جسم العلم.
- ٢- المحافظة علي الهوية الثقافية القومية وتعزيزها، والتأكيد علي الذاتية والخصوصية الحضارية العربية الإسلامية، والتصدي لمحاولات طمسها وتذويبها، وتنمية القدرات العقلية والمهارة عند المتعلمين لمواجهة سلبيات العولمة والإفادة من إيجابياتها.
- ٣- احترام التراث وتنقيته وتجويده وتحديثه وتنميته بنظرة مستقبلية، وإحداث توازن بينه وبين التحولات المعاصرة.
- ٤- التأكيد علي البعد القيمي والأخلاقي الوجداني والسلوكي، وغرس الاتجاهات الإنسانية الإيجابية وتعزيزها، ومحاربة الاتجاهات السلبية، وذلك بالتخطيط لمنظومة قيمية تنظيم مراحل التعليم المختلفة.
- ٥- تنمية الاتجاهات نحو إتقان العمل، وتميز الأداء، وإجادة المنتج والحرص الدائم علي ذلك.

(*) تمت الإفادة في إعداد هذا الجزء من كل المراجع المثبتة في الصفحات الأخيرة.

- ٦- تأكيد قيمة العمل مع الآخرين كالعمل التعاوني، والعمل في الفريق، واحترام جهود الآخرين، وعلي وجه الخصوص تقدير جهود العلماء في شتى مجالات المعرفة والتكنولوجيا ومنجزاتهم وأعمالهم.
- ٧- تحقيق ما أشارت إليه اللجنة الوطنية الدولية للتربية للقرن الحادي والعشرين ممثلاً في:
- الوعي بحقوق الإنسان واحترامها، والإحساس بالمسئولية الاجتماعية.
 - المشاركة الديمقراطية في اتخاذ القرار.
 - تحقيق التعددية والتسامح وفهم الفروق الثقافية.
 - نشر روح الرعاية والعناية والتعاون.
 - بث روح المغامرة والقيام بمشروعات جديدة.
 - تحقيق الابتكار.
- ٨- تنمية الثقافة العامة، والارتفاع بالوعي الثقافي لفهم النفس، وفهم الآخر، واستيعاب المتغيرات والاتجاهات العالمية المعاصرة بوعي، ومعايشتها والتكيف معها وتكييفها.
- ٩- التركيز علي الأفكار والمفاهيم والمدرجات والتصورات والنظريات والمبادئ الرئيسية والأساسية في العلم والمعرفة مع الإحاطة بأهم مصطلحات العصر في شتى شرائح المعرفة.
- ١٠- تنمية عمليات العلم من ملاحظة وتسجيل وتجريب واستنتاج وتحليل وتفسير وتنبؤ وتعميم.
- ١١- تقديم علوم عصرية مستحدثة مثل (الهندسة الوراثية، الليزر، الفضاء ... الخ وربطها بواقع التطبيق العلمي الاجتماعي الحياتي.
- ١٢- الاستناد إلي تكنولوجيا المعلومات، وتكنولوجيا التعليم والتعلم والاستفادة من الثورة الإلكترونية الرقمية والوسائطية، وتنمية مهارات التعامل مع هذه التكنولوجيات.
- ١٣- الاعتماد علي الأشكال الجديدة للتعلم مثل (التعليم الإلكتروني، والشبكي، والافتراضي، والحاسوب الشخصي والحقائب التعليمية، والمعامل المحمولة... الخ).
- ١٤- تحقيق الجانب التطبيقي للمعرفة، وتيسير الانتقال من الخبرات المدرسية النظرية الضيقة إلي خبرات الحياة التطبيقية الواسعة.
- ١٥- تنمية مهارات البحث العلمي وفنياته، وحرية التفكير الاستكشاف والتأمل وإدراك الكليات والمفاهيم ورصد الظواهر المحيطة بالتلاميذ ثم بناء معرفة جديدة.

- ١٦- تنمية التفكير الجماعي التبادلي التعاوني الاحتمالي في مقابل التفكير التناقضي الثنائي التعصبي اليقيني.
- ١٧- توجيه الاهتمام في الأهداف والمحتوي والأنشطة والتدريس والتقييم لمخاطبة الذكاءات المتعددة لدي المتعلمين، والتي يستطيع كل منهم من خلالها أن يحقق الإبداع وذلك من خلال تعدد الأنشطة لتقابل تعدد الذكاءات والقدرات.
- ١٨- الاهتمام بالفئات الخاصة من الموهوبين والفائقين والمعاقين، وتحقيق مبدأ تفريد التعليم دون عزل أو فصل، بحيث نضمن أن يجد كل منهم في المنهج المطور متنفساً لقدراته.
- ١٩- جعل الإبداع والاكتشاف والتفوق والمبادأة والخروج عن المألوف محوراً لجميع مكوناته.
- ٢٠- استخدام أشكال جديدة للمنهج، وتصميمات مستحدثة تساير الثورة المعرفية والتكنولوجية وتستوعبها وتحقق الجودة في التعلم وتتيح صياغة خبرات المنهج بشكل يساعد المتعلمين علي اكتساب خبرات حقيقية، وتطوير مهارات حياتية والتمكن منها، وبشكل يمكن المعلمين من استخدام الوسائل والأساليب التكنولوجية في التدريس، واستخدام المداخل والطرق والفنيات والاستراتيجيات الحديثة: هذه الأشكال الجديدة مثل (التعلم للإتقان، التعلم للتمكن، التعلم الكفاء، التعلم الذكي، التعلم للإبداع، التعلم بالعمل... الخ).
- ٢١- تحقيق وحدة المعرفة وتقديم محتوى للمعرفة يحقق التكامل والترابط والتشابك والاعتمادية والاندماجية بين شرائح المعرفة الإنسانية، مع الاحتفاظ لكل شريحة بطابعها الخاص وسماتها المميزة؛ أي منهج يقوم علي التخصصات البينية Interdisciplinary والتخصصات متعددة الأبعاد Multidimensional .
- ٢٢- وجود برنامج نشاطي يوازي ويكمل ويثري البرنامج الأكاديمي النظري ويمهّن المعرفة، ويعبر بالطلاب الفجوة بين النظر والتطبيق، علي أن تتوافر لهذا البرنامج آليات تنفيذية وإمكانات لوجستية وبشرية، ويحتل مساحة واسعة من اليوم الدراسي.
- ٢٣- الارتقاء بالوجدان والأحاسيس من خلال النشاط الترفيهي والترويجي والاستمتاع من نشاط مسرحي وموسيقي وكشفي، ومخيمات ومعسكرات ومسابقات... الخ.
- ٢٤- تعدد مصادر المعرفة ومصادر التعلم، وتصبح هذه المصادر وسائل وغايات بحيث يتعدى المنهج بمحتواه وتوجهاته التربوية ما يسمى بالكتاب المدرسي المقرر، والمكتبة المدرسية الورقية، والمعلم.

- ٢٥- تنمية القدرات العقلية العليا والإمكانات غير المتناهية للعقل البشري من مثل التأمل والتحليل والترتيب والاستنباط والتعليل والتجريد والاكتشاف والإبداع والابتكار.
- ٢٦- تنمية مهارات التفكير المستقبلي مثل تحليل البدائل، ووضع السيناريوهات، وإدارة الأزمات، والتنبؤ المنهجي، واتخاذ القرار.
- ٢٧- تقنين كم المعلومات والمعارف، وتركيزها، وعبور التفاصيل التي يستقرها عقل المتعلم ، وذلك في ضوء الأهمية والفائدة والحداثة والقابلية للتطبيق.
- ٢٨- تنمية القدرة علي التعلم الذاتي وملاحقة المعرفة والاتصال بمصادرها وتوظيفها عن طريق تمكين المتعلم من كيف يتعلم وكيف يبقي متعلماً.
- ٢٩- يستند إلي نظريات التعلم الحديثة وقوانينها وتطبيقاتها مستخدماً الاتجاهات والنماذج الجديدة في التدريس.
- ٣٠- تتوافر في مخرجاته (المتعلمين) القدرة علي اكتشاف المعرفة، وفهمها، واكتسابها وهضمها، والاحتفاظ بها، واستدعائها، وتطبيقها وممارستها، وتجويدها، وتجديدها.
- ٣١- معالجة معرفة ما وراء المعرفة Metacognition، والاهتمام بالعمليات العقلية والمعرفية والنفسية، عن طريق نماذج للمادة التعليمية تتسق والعمليات المعرفية لتمكين المتعلم من إدراك كيف تعمل آليات تفكيره، ومن الوعي بأنماط التفكير المختلفة، ومن القدرة علي التعامل مع العوالم الرمزية المجردة.
- ٣٢- توثيق المحتوى العلمي، وتوصيف المقررات توصيفاً دقيقاً في ضوء المنهجية العلمية المتعارف عليها في توصيف المقررات.
- ٣٣- الاستجابة لميول المتعلمين وحاجاتهم ومشكلاتهم المعاصرة وتطلعاتهم المستقبلية.
- ٣٤- الاستجابة بشكل دائم ومرن لحاجات المجتمع ومتطلباته ومشكلاته وتوجهاته وآماله المستقبلية في ظل طبيعة العصر دون التخلي عن ثوابته الثقافية.
- ٣٥- مواجهة مشكلات البيئية محلياً وقومياً وعالمياً، ووضع البيئة ومشكلاتها الطبيعية والصحية والاجتماعية في بؤرة الاهتمام.
- ٣٦- مراعاة متطلبات سوق العمل محلياً وعالمياً في مجتمع المعلومات والاتصال، وذلك بتزويد المتعلمين بالمهارات اللازمة لسوق العمل.

- ٣٧- الاعتماد في التقويم والامتحانات علي وسائل وأساليب إجرائية معيارية لقياس الأهداف أي المخرجات المعرفية والأدائية في إطار من معايير جودة العملية التعليمية.
- ٣٨- وضع مخطط لإدارة المنهج Curriculum management وتنفيذه ومتابعته وتقويمه.

وقبل أن أختم هذه الورقة لابد من الإشارة إلي ضمانات نجاح عملية التطوير.

شروط نجاح تطوير المناهج:

لنجاح تطوير المناهج لابد من:

أولاً: إتاحة الوقت الكافي علي المستوي التخطيطي لتطوير المناهج، حتي تتاح الفرصة لإدارة الحوار وتبادل الرأي وتدارس مختلف وجهات النظر حول المناهج والوصول إلي قرار علمي مدروس وواضح في ظلّه تبدأ عمليات التطوير.

ثانياً: أن تتحدد بشكل علمي إجرائي دواعي تطوير المناهج ودوافعه وأسس ومعاييرها باعتبارها موجّهات لعملية التطوير نحو ما ينبغي عمله استجابة للدواعي والدوافع والأسس والمعايير، وينبغي أن نأخذ في اعتبارنا الدواعي المحلية والقومية والعالمية، حتي تدور مناهجنا في فلك هذه الدوائر المتقاطعة.

ثالثاً: أن نحدد أهداف التطوير المنشود تحقيقها حتي توجه هذه الأهداف عمليات تطوير المنهج علي المستوي التنفيذي.

رابعاً: أن تحدد مجالات التطوير وأساليبه ووسائله وضوابطه محكومة بأسسه ومعاييرها.

خامساً: الأخذ بمفاهيم التحديث والتعصير، والتجويد والتجديد كإطار يحكم أسس التطوير ومعاييرها.

سادساً: وقبل كل شيء وضع تصور استراتيجي لما ينبغي أن يكون عليه نظام التعليم العام انطلاقاً من الدور المأمول أن يقوم به في إستراتيجية التنمية البشرية لكل دولة، علي أن يتوافر لهذا التصور الاستراتيجي كل ما يمكن من دراسات وبحوث وبيانات وإحصاءات تنطلق من الواقع المتاح وتنطلق إلي هو ممكن، وأعتقد أنه يلزم لوضع هذا التصور تكوين هيئة قومية تضم خبراء التعليم علي المستوي التخطيطي والتنفيذي وقادة الرأي والفكر والعلم في المجتمع، وخبراء الإدارة ورجال الأعمال وممثلين عن أولياء الأمور والطلاب.

هذه ورقة عمل لتصوير مقترح لأسس ومعايير تطوير المناهج الدراسية قابلة للمناقشة والتعديل والإثراء والتطوير في ضوء نظرة جماعية خبيرة، فلكل عمل إنساني نقصان، والكمال لله وحده، وأرجو بعد أن سبحت في محيط لحي بقارب مطاطي ، أن أكون قد لامست الشاطئ والحمد لله رب العالمين.

قائمة المراجع:

- اعتمد في كتابة هذا الجزء علي القراءات التالية:
- ١- أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، حتمية تدريس علوم المستقبل في جميع مراحل التعليم، في "مناهج التعليم والثورة المعرفية والتكنولوجية المعاصرة" المؤتمر الثالث عشر للجمعية المصرية للمناهج والتدريس (٢٠٠١).
- ٢- أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، حتمية تطوير جميع مناهج التعليم في ضوء متطلبات الثورة المعرفية، المرجع السابق.
- ٣- حسام محمد مازن، الجامعات الافتراضية وآفاق التعليم عن بعد، "مناهج التعليم والمستويات المعيارية" المؤتمر السابع عشر للجمعية المصرية للمناهج والتدريس ج١ (٢٠٠٥).
- ٤- خديجة أحمد السيد بخيت، العولمة وتأثيرها علي مناهج التعليم، في "العولمة ومناهج التعليم" المؤتمر الحادي عشر للجمعية المصرية للمناهج والتدريس (١٩٩٩).
- ٥- محمد أمين المفتي، توجهات مقترحة لمناهج التعليم لبناء الإنسان العربي في ظل المتغيرات العالمية، "في مناهج التعليم وبناء الإنسان العربي" المؤتمر الثامن عشر للجمعية المصرية للمناهج والتدريس ج٣ (٢٠٠٦).
- ٦- محمد عزت عبد الموجود، مناهج المستقبل، في "مناهج التعليم والمستويات المعيارية" المؤتمر السابع عشر للجمعية المصرية للمناهج والتدريس (٢٠٠٥).
- ٧- محمد علي نصر، مداخل حديثة للتدريس لتطوير مناهج التعليم في ضوء متطلبات الثورة المعرفية، في "مناهج التعليم والثورة المعرفية والتكنولوجية المعاصرة" المؤتمر الثالث عشر للجمعية المصرية للمناهج والتدريس (٢٠٠١).
- ٨- محمود كامل الناقية، المقدمة، في "العولمة ومناهج التعليم" المؤتمر الحادي عشر للجمعية المصرية للمناهج والتدريس (١٩٩٩).
- ٩- منصور عبد المنعم، الجودة الشاملة وتطوير مناهج التعليم، في "تطوير مناهج التعليم في ضوء معايير الجودة" المؤتمر التاسع عشر للجمعية المصرية للمناهج والتدريس (٢٠٠٧).

- ١٠- نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، عالم المعرفة، عدد (٢٧٦)، الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر (٢٠٠٠).
- ١١- هدي محمد إمام، رؤية مستقبلية لمناهج تعليم الكبار في ضوء تغيرات العصر وتحدياته، في "مناهج التعليم والثورة المعرفية والتكنولوجية المعاصرة" المؤتمر الثالث عشر للجمعية المصرية للمناهج والتدريس (٢٠٠١).
- ١٢- البنك الدولي، تقرير البنك الدولي، بناء مجتمعات المعرفة -التحديات الجديدة التي تواجه التعليم العالي، القاهرة، مركز المعلومات، قراء الشرق الأوسط (ميريل) (٢٠٠٣).
- ١٣- تغريد عمران، دراسة تحليلية ناقدة لتطور البحث العلمي في مجال التدريس، تحرير محمود كامل الناقدة الجمعية المصرية للمناهج والتدريس، المؤتمر الخامس عشر (٢٠٠٣).
- ١٤- جابر عبد الحميد جابر، الثورة المعرفية والمنهج، في "العولمة ومناهج التعليم" المؤتمر الحادي عشر، الجمعية المصرية للمناهج والتدريس (١٩٩٩).
- ١٥- حمدان بن خالد الخالدي، استخدام استراتيجيات الذكاء المتعدد في تدريس العلوم لدى معلمي العلوم بالمملكة العربية السعودية، مجلة دراسات في المناهج، الجمعية المصرية للمناهج والتدريس العدد (١٠٨) نوفمبر ٢٠٠٥.
- ١٦- رشدي أحمد طعمية، العولمة ومناهج التعليم العام، في "العولمة ومناهج التعليم" المؤتمر الحادي عشر، الجمعية المصرية للمناهج والتدريس (١٩٩٩).
- ١٧- عمر الفاروق، ضوابط تطوير المناهج في ظل العولمة، في "العولمة ومناهج التعليم" المؤتمر الحادي عشر، الجمعية المصرية للمناهج والتدريس (١٩٩٩).
- ١٨- فؤاد أبو حطب، العولمة والتعليم بين عولمة التعليم وتعليم العولمة، في "العولمة ومناهج التعليم" المؤتمر الحادي عشر، الجمعية المصرية للمناهج والتدريس (١٩٩٩).
- ١٩- لولوة آل خليفة، معايير المناهج التعليمية في ضوء التحديات الجديدة، الاجتماع الإقليمي لخبراء معايير وضع المناهج الدراسية، الإمارات العربية المتحدة (سبتمبر ٢٠٠٦).

٢٠- مجدي عزيز إبراهيم، مناهج التعليم والتعلم في الميزان - رؤية لمواكبة متطلبات عصر المعرفة والتكنولوجيا، في "مناهج التعليم والثورة المعرفية والتكنولوجية" المؤتمر الثالث عشر، الجمعية المصرية للمناهج والتدريس (٢٠٠١).

٢١- مجدي عزيز إبراهيم، تطوير التعليم وفقاً للمستويات المعرفية، في "مناهج التعليم والمستويات المعيارية، المؤتمر السابع عشر الجمعية المصرية للمناهج والتدريس (٢٠٠٥).

٢٢- محمد علي نصر، إعداد المعلم وتدريبه بين العولمة والهوية القومية، في "العولمة ومناهج التعليم" المؤتمر الحادي عشر، الجمعية المصرية للمناهج والتدريس (١٩٩٩).

٢٣- محمود كامل الناقية، في التدريس الجامعي، الأسس التربوية لإعداد المدرس الجامعي، جامعة عين شمس ٢٠٠٥.

٢٤- محمود كامل الناقية، معايير جودة الأصالة والمعاصرة للتدريس، ندوة "نحو رؤية مستقبلية لمسار التعليم العام في العالم الإسلامي ومجتمعات الأقليات، الهيئة الإسلامية العالمية للتعليم، رابطة العالم الإسلامي - الخرطوم (١٩٩٩).

٢٥- نادية عبد المنعم، خالد قدرى إبراهيم، الدراسات البيئية مدخل لتطوير التعليم المصري في عصر العولمة، في "العولمة ومناهج التعليم"، المؤتمر الحادي عشر، الجمعية المصرية للمناهج والتدريس (١٩٩٩).

٢٦- وليم عبيد، الضرب $\times ٨$ وأثره علي المنظومة المعرفية للمنهج، في مناهج التعليم والثورة المعرفية والتكنولوجية، المؤتمر الثالث عشر، الجمعية المصرية للمناهج والتدريس (٢٠٠١).

٢٧- Bear, Stafford, Designing freedom, CBC, Massy lectures (1973)

Torinto, Candian, Broadcasting corporation publications (1974).